

حكم الإجار المنتهي بالتمليك | الشیخ عبدالرحمن الودعان

عبدالرحمن الودعان

الإيجار المنتهي بالتمليك هو عقد إيجارة مظمن عقد تملك بمعنى يقال أجرك هذه السيارة لمدة أربعة أشهر على أنه إذا انتهت هذه الأربعه أشهر فهي ملك لك هنا اجتمع في عقد واحد عقدان - 00:00:00

وأجتمع فيه ضمان ضمان هذا وضمان هذا ولذلك أكثر العلماء لا يجوزونه بما فيه أيضًا من الغرر فلا يدرى هو بيع ولا هو ايش؟
إيجارة ولأنه أيضًا يدخل في بيعتين في بيعه - 00:00:25

لا يدرك هو عقد إيجارة ولا عقد بيع. ولذلك كثير من العلماء والمعاصي يحرمون هذا. وفي من أجازه. فيه من أجازه. لكن أقرب أنه ممنوع ولا يجوز لا يجوز للعلة التي ذكرناها قبل قليل ويكتفي أن فيه غرظ بين. فيه غرظ بين - 00:00:41

لكن الوعد بالتمليك أسهل والله لكن بشرط بضابطين ذكرتهما ينبغي أن يراعي ولكن لا أظن يعني لا أظن ان الأغلب يراعي هذا. لا يكون في دفعة أولى ولا يكون الأجرة الشهرية كبيرة - 00:01:00

انما بحسب الاجارة المعتادة حسب الإيجارة او تزيد عليه شيء يسير. أما سيارة تؤجر في الشهر مثلاً بالفرين. ويخلصي اجرتها أربعة الاف خمسة الاف دبل هذا هذا قسط تملكه وليس قسط تجارة - 00:01:20

لابد ان تكون اجرتها كاجرة السيارة المعتادة بحسب نوع السيارة بعض السيارات يرجح خمسة ستة بعضها اقل بعضها اكثر ولا بأس بالزيادة اليسييرة لا بأس حتى يخلصون مبكر لكن ما تكون زيادة ضعف - 00:01:39

او مثلاً الثالث لا شيء يسير خمسة في المئة زيادة الى عشرة ممكناً يكون هذا يسير يعني اذا كانت اجرتها مثلاً لو استأجرتها من اي محل تأخذها بالف وثمان مئة شهرية - 00:01:55

هذا قال اعطيك عطني قسطك الفين شهرياً. لا بأس حتى تكون اجارة بالفعل لأن يمكن عقب ثلاث اشهر يهون يقول عطني سيارتي. طيب راحت على الاموالى اموالى راحت واهله مرجعها لك فهذا جهالة. وهذا عفواً هذا غرظ هذا غرظ بين. وهذا ظلم بين. فما يجوز هذا - 00:02:09

والله المستعان ولابد من تقوى الله لأن التجار يتقوون الله جل وعلا لا بد من تقوى الله ولا يتسلطون على الضعفاء. لا يجوز التسلط على الضعفاء - 00:02:32